الطبقة السياسية تفسر تركيز ولد فال على الحياد بأنه حيلة تستهدف التمديد

الرئيس الموريتاني يجدد التمسك بحياد المجلس العسكري الحاكم في الانتخابات

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

فسر نشطاء الطبقة السياسية الموريتانية وبخاصة نشطاء المعارضة السابقة أمس الأحد تركيز الرئيس الموريتاني الانتقالي علي ولد محمد فال على الإمكانية التي يتيحها القانون للناخبين بالتصويت بالحياد خلال الانتخابات الرئاسية المقررة في اذار/مارس المقبل، بأنه حيلة تستهدف التوصل لصيغة مقبولة لتمديد الفترة الانتقالية مدة أخرى.

وأكد هؤلاء النشطاء في تصريحات ونقاشات تلت الخطاب ،أن الرئيس قال أبرز في خطابه إمكانية أن يرفض الناخب الموريتاني بالتصويت ببطاقة الحياد، كافة المرشحين للرئاسة خلال الشوطين مما يجعل من اللازم استئناف مرحلة انتقالية جديدة ضمن تعهدات جديدة للمجلس العسكري قد يسمح فيها للرئيس ولد محمد فال بالترشح .ويأتي خطاب الرئيس ولد محمد فال بعد أسابيع من التأزم السياسي أشيع خلالها على أكثر من لسان بأن فقهاء النظام الحاكم المختصين في القانون الموريتاني يسهرون لإيجاد منفذ يسمح للرئيس فال بتمديد الفترة الانتقالية المنتهية أواخر مارس الجاري قصد إيجاد فرصة تتيح للرئيس الانتقالي الترشح والفوز في انتخابات الرئاسة. وكان الرئيس فال قد أعطى خلال خطابه أمام العمد قراءة للقوانين التي تحكم الانتخابات الرئاسية في موريتانيا مفسرا الاحتمالات المفتوحة أمام نتائجها.

وأكد الرئيس فال أن المستخلص من الدستور ومن القوانين التنظيمية هو ان دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية الذي أجيز بنسبة تجاوزت ستة وسبعين في المئة، ينص على انه من أجل ان ينتخب رئيسا للجمهورية يجب على المرشح ان يحصل على الاقل على الاغلبية المطلقة من الاصوات المعبر عنها وتمثل كل الاصوات بما فيها البطاقات الحيادية.

وأضاف قائلا «إن الدستور الموريتاني يظل المرجعية الوحيدة، ففي حال عدم حصول أحد المرشحين على أغلبية مطلقة في الشوطين الاول والثاني فإنه يكون دائما وحسب الدستور من حق أي موريتاني التصويت ببساطة عبر البطاقة الحيادية وهو ما يعني رفض كل المرشحين وهذه عملية معروفة وتسمى في قاموس الانتخاب بالاقتراع الموجه.

وفي حال حدوث هذه الحالة، فإن ذلك يعني أن الجدولة الزمنية للعملية الانتخابية قد تم احترامها، كما تم احترام الدستور وكل القوانين. الا أن الشعب في هذه الحالة لم يجد في المرشحين من يستقطب اهتمامه وبالتالي صوت بالحياد مطالبا بتوفر خيارات اخرى مستقبلا.

وأضاف «وعليه وفي غياب عدم حصول أي مرشح على الاغلبية واستحالة اعلان أي من المرشحين رئيسا للجمهورية يكون على الحكومة ان تحدد تاريخا لإجراء انتخابات جديدة مما سيؤول الى خلق وضعية قانونية جديدة تختلف عن الوضعية السابقة وتتيح للموريتانيين فرصة الاختيار من جديد».

وأردف الرئيس فال قوله «خلاصة القول ان المسألة تتعلق باختيار الموريتانيين الذين يمكنهم فرض ارادتهم كما يشاؤون وليس عن طريق المشاورات والنقاشات بين أية جهة أو أي كيان آخر وانما عن طريق الأصوات وبالأصوات فقط يمكن التعبير عن هذه الارادة بكل حرية، وذلك وحده هو الذي سيحدد مستقبل البلاد».

وشدد ولد فال مخاطبا المواطنين «واقول لكم اليوم انه سواء منحتم الاغلبية المطلقة لأحد المرشحين في الشوط الاول او الثاني او اخترتم رفض كل المرشحين عن طريق الاقتراع الابيض، فإن القوات المسلحة وقوات الأمن ستضمن لكم احترام اختياركم، وستكون الى جانبكم مهما كان ذلك الاختيار، وسيتم ذلك في اطار الشفافية التامة والعمل بمبادئ العدالة والحياد».

وأقول لكم اليوم مخاطبا جميع الموريتانيين، اختاروا من تشاؤون واستخدموا اصواتهم لتجسيد ارادتكم الحقيقية، ولكن في اطار الشرعية التامة وطبقا للدستور والقوانين.

وقال «إنكم، أيها الموريتانيون، ستحظون في اقل من خمسين يوما بفرصة تحديد مصير بلدكم، وعلينا جميعا أن نعرف أن كل الخيارات متاحة دستوريا وقانونيا، وانه لا يمكن لأي شخص ان يفرض ارادته عليكم كما أنه بتصويتكم على أي من المرشحين او برفضكم لأي منهم عن طريق التصويت الحيادي تكونون قد عبرتم عن ارادتكم بصفة حرة، فكل الخيارات متوفرة، والموريتانيون احرار في التعبير عن ارادتهم كما يشاؤون».

وتحدث الرئيس ولد محمد فال عما أسماه ثوابت يجب عدم المساس بها تخص السياسة الخارجية محذرا المرشحين للرئاسة من تناولها أو التعهد في برامجهم بتغييرها.

وقال «فالوعود الانتخابية في المجال الدبلوماسي والتي تتعارض مع التوجهات الدبلوماسية الحالية للبلاد (فسرت بأنه يشير بها للعلاقة مع اسرائيل) قد لا تكون مناسبة لأن المصالح العليا للبلد تظل فوق كل الاعتبارات الانتخابية وغيرها. فهذه امور يتم التعامل معها حسب ما يمليه واقع البلاد ومصالحها المختلفة من خلال علاقاتها الاقليمية والدولية.

وحذر الرئيس فال المرشحين من تناول أي موضوع يخص القوات المسلحة وقوات الأمن لأن القوات المسلحة وقوات الأمن، حسب رأيه، هي قوات الجمهورية الاسلامية الموريتانية ويجب ان تظل خارج كل الخصومات السياسية وكل الاعتبارات السياسية.

يذكر أن الأفكار التي عرضها الرئيس فال في خطابه أمس أمام مؤتمر العمد الموريتانيين قد فاقمت الأزمة السياسية وجعلت المرشحين للرئاسة الذين توجد قائمة تزكيتهم تحت نظر المجلس الدستوري حاليا، يتوجسون خيفة إزاء ما ينتظر ترشحهم وحملاتهم الانتخابية المقيدة بالهوامش التي حددها رئيس المجلس العسكري الحاكم.

ويجري حاليا في الصالونات السياسية نقاش خلفيات خطاب الرئيس فال على نطاق واسع،فثمة من يعتقد بأنه خطاب عادي لا خلفية له سوى التأكيد على الثوابت وبين من يرى بأنه يحمل بذور تهيئ بطريقة ذكية لتمديد المرحلة الانتقالية وتهيئة العقيد فال ليحكم موريتانيا خلال السنوات الخمس القادمة أو حتى لأبعد من ذلك.

نقابة الشرطة الاسبانية تحذر من مخاطر «تسرب» مسلمين متطرفين لجهاز الامن

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

طالبت «الكونفدرالية الاسبانية للشرطة» في تقرير لها من وزارة الداخلية الاسبانية منع تسرب الشبان الاسبان الذين يؤمنون بأفكار اسلامية متطرفة من الانضمام الى جهاز الشرطة. وتعني الكونفدرالية بالاسبان المسلمين سكان مدينتي سبتة ومليلية (شمال المغرب وتحتلهما اسبانيا) والمهاجرين المغاربة المتجنسين وباقي الجنسيات ذات المعتقد الاسلامي.

التقرير تحول الى طلب رسمي جرى إيداعه من طرف هذه الكونفدرالية يوم 19 الجاري، حسبما أفادت جريدة لراسون المحلية مؤخرا، مبرزة في الوقت نفسه أن هذا الطلب سيجري بحثه ومعالجته في «مجلس الشرطة» الذي لديه تمثيلية في الادارة الأمنية في البلاد.

ويتجلى مطلب هذه النقابة في وضع آليات مشددة ومحددة خاصة بالتقصي عن ماضي والاتجاهات الفكرية والسياسية للمرشح في حالة ما إذا كان يؤمن بالديانة الاسلامية، مطالبة بإقصاء كل من لوحظ فيه التطرف والميل للحركات الاسلامية، لكن التقرير لم يحدد درجة ومستوى هذا التطرف.

وترى مصادر مغربية متجنسة في سبتة أن «تفادي تحديد مفهوم التطرف سيجعل من كل شاب مغربي يحمل الجنسية الاسبانية في سبتة ومليلية معرضا للاتهام في حالة تقدمه لاجتياز مباراة الشرطة لمجرد ممارسته الشعائر الاسلامية لاسيما إذا كان يحافظ على الصلاة في الوقت ويتردد على المسجد».

وجاء تقرير الكونفدرالية نتيجة عاملين، الأول ومرتبط بارتفاع نسبة مغاربة سبتة ومليلية (والذين يسميهم الاسبان بمسلمي المدينتين للتغطية على هويتهم الحقيقية) الراغبين في الانضمام الى الشرطة. فخلال الاعلان الأخير عن مباراة التوظيف في سلك الشرطة الاسبانية، تقدم 5540 مرشحا لشغل المناصب المعلن عنها، وكانت المفاجأة أن 8 % من مجموع المرشحين الاسبان، أي 434 كانوا من الشباب المسلم من مدينتي سبتة ومليلية، وهو أمر يحدث للمرة الأولى وكان مفاجئا للمراقبين.

والثاني، رصد ارتفاع ظاهرة التطرف الاسلامي في صفوف شبان سبتة ومليلية، ومن مظاهر هذا التطرف يستشهد التقرير بالاعتقالات الأخيرة التي جرت في المدينتين خلال الثلاث سنوات الأخيرة وآخرها تلك التي وقعت في ديسمبر الماضي تحت إمرة القاضي بالتاسار غارسون.

مطلب كونفدرالية الشرطة ليس بالأمر الجديد اسبانيا بل عاشته في الماضي القريب وحتى في الوقت الراهن بصيغ مختلفة، عندما فرضت رقابة مشددة لتفادي تسرب متعاطفين مع منظمة إيتا أو الحركات الباسكية الى صفوف الأجهزة الأمنية. ورغم ذلك، فقد نجح عدد محدود من أنصار إيتا من التسرب الى شرطة الحكم الذاتي في اقليم بلد الباسك التي لا تخضع بالكامل لوزارة الداخلية في مدريد بل لحكومة الباسك. ونسق أنصار إيتا من الأمنيين مع كوماندوهات هذه المنظمة الارهابية وزودوهم بمعلومات مهمة للغاية حول الكثير من الأهداف والتي وظفوها في بعض الاعتداءات.

مصادر مغربية من سبتة فضلت عدم الكشف عن هويتها أكدت «انضمام مغاربة سبتة ومليلية الى الشرطة أو الجيش ليس محبذا، ولكنه يعتبر آخر رهان أو حل للشباب الذي يعاني من بطالة خطيرة. ففي سبتة مثلا، لا يشكل الموظفون الاسبان من أصل مغربي أو مسلم حتى 2 % من موظفي مختلف الإدارات العمومية، وأمام هذا الحيف والتهميش الاجتماعي لا يبقى أمامهم سوى الانضمام للعمل في الجيش وهو أمر سهل للغاية على الأقل حتى الأمس القريب أو اجتياز مباراة الشرطة ومن لم يقم بذلك فعليه بالتجارة وإذا رافقه الفشل فممارسة تهريب البضائع تجاه المغرب أو المخدرات من المغرب نحو أوروبا».

جمعية «ما بين الثقافتين» ومقرها مدينة مليلية أصدرت بيانا تسلمت «القدس العربي» نسخة منه شديد اللهجة ضد تقرير كونفدرالية الشرطة متهمة إياها بالتحيز ومحاولة التسبب في أزمة ثقة تجاه مسلمي المدينتين. واعتبرت تقرير النقابة المذكورة يسيء لجهاز الشرطة الاسباني نظرا لعنصرية التقرير. وفضلت إدارة الشرطة عدم الخوض في هذا الجدال واكتفت بالقول أن البلاد في حاجة الى جميع مواطنيها مهما كانت توجهاتهم الدينية.

ارتياح لعفو ملكي عن عدد من الاسلاميين

محكمة مغربية ترفض احضار الجنرالين العنيكري وبن سليمان كشاهدين في قضية «انصار المهدي»

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اعرب محامون مغاربة عن ارتياحهم لقرارات عفو اصدرها العاهل المغربي الملك محمد السادس او اعادة النظر في احكام شملت معتقلين اصوليين كانوا يقضون احكاما بالسجن مختلفة لادانتهم بالمشاركة باعمال ارهابية.

وقال بلاغ للمحامين عبد السلام جمال الدين وعبد الله لعماري من هيئة الدار البيضاء حيث شاركا في هيئة الدفاع عن عدد من المعتقلين الذين ينتمون لتيارات اصولية مختلفة ان العفو الملكي الصادر في 11 كانون الثاني/يناير نص على تحويل عقوبة السجن المؤبد إلى السجن المحدد في 25 سنة، لأحمد شهيد وأحمد الشايب وهما من المعتقلين الذين يوصفون بالمعتقلين السياسيين و«المتبقيان من مسلسل تصفية ظاهرة الاعتقال السياسي الذي زج بهما في غياهيبه منذ سنة 1983» حسب البلاغ الذي ارسلت نسخة منه لـ«القدس العربي».

كما استفاد من العفو الملكي القاضي بتخفيف العقوبة، المعتقلون السياسيون عيسى صابر وعبد الوهاب النابت وميمون النابت، من ذوي الصلة بمجموعات محاكمة 1985.

وسجل المحاميان بإيجابية بت المجلس الأعلى للنقض، في جملة من الطعون المرفوعة إليه في القضايا الجنائية المحسوبة على الحملة الأمنية، التي أعقبت هجمات انتحارية استهدفت الدار البيضاء في ايار/مايو 2003 وقضى المجلس بنقض بعض القرارات الجنائية، لفائدة بعض معتقلي بتيار السلفية الجهادية، واستفاد بموجب ذلك، إعادة لمحاكمتهم، الشيوخ: حسن الكتاني، وعبد الوهاب رفيقي أبوحفص، ووالده أحمد رفيقي أبو حذيفة.

كما سجلا ما قضت به محكمة الاستئناف بالرباط بعدم مؤاخذة خمسة من مغاربة غوانتانامو الذين سلمتهم السلطات الامريكية لنظيرتها المغربية في اب/اغسطس 2004 وبرأتهم من التهم المنسوبة إليهم، على خلفية تواجدهم بأفغانستان.

واعرب المحاميان عن تقديرهم للإرادة المستقلة للقضاء المغربي «عن المؤثرات الدولية الخارجية، إحكاما للقانون، والمصلحة الوطنية، ونقدر اجتهاده السديد في تصويب مجرى العدالة نحو اتجاه الحياد عن الظروف التي عاشتها البلاد بعد الأحداث الأليمة، وما شابها من احتقان وتشنج اجتماعي وسياسي، وما استتبعها من احتكام إلى التشدد والزجر البليغ، بما يتنافى ومقومات المحاكمة العادلة».

ووصف المحاميان هذه الاشارات علامة على «استراتيجية جديدة واعدة وبناءة، تستشرف فتح الآفاق نحو الإحلال الدائم للانفراج المستتب في ظلال المصالحة والإنصاف ورأب الصدع، وفي أجواء المراجعة والتسوية والتصافي، صونا للتماسك الاجتماعي والسياسي للبلاد، وحرصا من الوطن على ضم كل أبنائه إلى أحضانه وحظيرته، وإدماج طاقاتهم وفعالياتهم وتياراتهم في نسيجه، ابتغاء للتلاحم في وجه التحديات والرهانات، على نسق الصيرورة التاريخية للأمة المغربية، واتقاء للتصادم والرفض والتمرد والتشرذم».

وقال عبد الفتاح زهراش محامي المغاربة الخمسة الذين كانوا معتقلين في غوانتانامو وقضت المحكمة ببراءتهم، ان اكثر من 18 مغربيا لا يزالون محتجزين هناك رافضا تصريحات لوزير الخارجية المغربي بان الامريكيين يحتجزون خمسة مغربيين فقط.

واشار زهراش الى انه «يبقى اكثر من 18 مغربيا محتجزون بغوانتانامو وان اسماءهم متوفرة على مستوى اللجنة الدولية للصليب الاحمر»، مؤكدا ان «المعلومات التي بحوزتنا والمستقاة من محامين عرب واجانب ومن منظمات غير حكومية ومن الصليب الاحمر تبين ان هناك اكثر من 18 مغربيا محتجزون بغوانتانامو».

وكان الوزير المغربي للخارجية اكد امام البرلمان في بداية الشهر الجاري انه لم يبق سوى 5 مغربيين محتجزين بغوانتانامو وان الاجراءات سارية لاعادتهم الى المغرب.

واوضح زهراش في التصريحات التي نشرتها يومية «المساء» ان «كل ما استطيع قوله هو انه لا يزال اكثر من 18 مغربيا بغوانتانامو وللبعض منهم الجنسية المزدوجة».

وسلمت الولايات المتحدة للمغرب لحد الان 9 مغربيين تم توقيفهم ما بين 2001 و2002 بباكستان وافغانستان ثم ارسلوا الى غوانتانامو. وطلبت واشنطن مقابل تسليمهم للسلطات المغربية ان يحاكم هؤلاء الاشخاص في بلدهم بتهمة الارهاب.

وبالاضافة الى الخمسة الذين برأتهم محكمة الاستئناف الجمعة الماضي احيل الاربعة المعتقلين الاخرين على العدالة المغربية لمحاكمتهم في اطار قانون مكافحة الارهاب وهم محمد سليماني ومحمد وعلي ونجيب حوساني الذين تم تسليمهم في شهر شباط/فبراير الماضي للسلطات المغربية ومحمد بن موجان اخر من سلم في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي وهم جميعا يتابعون في حالة اعتقال.

وكان يوم الجمعة الماضي يوما لتأجيل النظر في عدد من الملفات التي تعرض امام محكمة الاستئناف بسلا والمتخصصة بالنظر في ملفات المعتقلين في اطار قانون مكافحة الارهاب.

وبعد ان رفضت المحكمة استدعاء الشهود في ملف خلية «انصار المهدي» التي يتزعمها الناشط حسن الخطاب ورفضها استدعاء الخبير الذي عينه قاضي التحقيق لإجراء خبرة طبية على المتهم ياسين الورديني الملقب بـ«الأمير العسكري» للخلية ورفض طلب الافراج المؤقت لعناصرها، قررت تأجيل النظر في الملف الى 23 اذار/مارس القادم.

وطالبت هيئة الدفاع استدعاء الجنرال حميدو العنيكري الذي كان مسؤولا عن الامن الوطني ابان تفكيك خلية «انصار المهدي» في تموز/يوليو واستدعاء الجنرال حسني بن سليمان قائد الدرك الملكي كشهود الا ان المحكم رفضت هذا الطلب.

وتضم خلية «انصار المهدي» 57 ناشطا وتصفها السلطات بأنها اخطر الخلايا الارهابية التي تم تفكيكها نظرا للاهداف التي وضعتها مثل تفجيرات عدد من المؤسسات العامة واغتيال شخصيات سياسية وهجمات ضد مصالح امريكية ولطبيعة الاستعدادات التي كانت تقوم بها لتنفيذ هذه الاهداف مثل اقامة معسكرات للتدريب في غابات شمال البلاد او ضمها لعسكريين ان كانوا جنودا او من الدرك او من الامن الوطني وتجنيدها كذلك لنساء من بينهن اثنتان متزوجات من رباني طائرة في الخطوط الملكية المغربية.

ويتابع المتهمون الـ57 في حالة اعتقال احتياطي بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية والمس الخطير بالنظام العام وجمع وتدبير أموال بنية استخدامها في أعمال إرهابية والانتماء إلى جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وتقول السلطات ان من أهداف «جماعة الخطاب» التي أطلق عليها اسم «جماعة أنصار المهدي» إعلان الجهاد داخل المغرب واقامة دولة اسلامية في المغرب وقد سعى الخطاب من أجل ذلك إلى تكوين عدة خلايا في عدد من المدن المغربية.

وقررت نفس المحكمة تأجيل النظر الى الثاني من شباط/ فبراير المقبل في قضية عامل مغربي سابق بفرنسا يدعى (أ.م) تشتبه السلطات في ارتباطه بتنظيمات إرهابية بالخارج.

ويتابع (أ.م) بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وإقناع وتحريض الغير على ارتكاب أعمال إرهابية والارتباط بتنظيمات إرهابية بالخارج».

وتقول السلطات أن «المتهم البالغ من العمر 31 سنة، والذي كان مستخدما بأحد المطاعم بفرنسا، تم تسليمه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي للسلطات الأمنية المغربية من قبل نظيرتها الفرنسية».

كما قررت المحكمة إرجاء النظر إلى غاية تاسع شباط/ فبراير المقبل في قضية يتابع فيها تسعة ناشطين، من بينهم المواطن التونسي محمد بن الهادي مساهل في إطار قانون مكافحة الارهاب، وذلك بسبب غياب دفاع بعض المتهمين.

وتتابع هذه المجموعة، التي تضم متهمين من مدينتي الدارالبيضاء وسلا بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية والانتماء إلى جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وتمكن المواطن التونسي (37 سنة) المتهم الرئيسي في هذا الملف بعد دخوله إلى المغرب، في كانون الثاني/ يناير 2006 على متن سيارة سياحية، من استقطاب بكل من الدارالبيضاء وسلا «مجموعة من الأشخاص يحملون الفكر الجهادي ولهم إقبال على التطوع للجهاد بالعراق».

وأوضحت السلطات أن هذا التنظيم يعتبر من بين التنظيمات الارهابية الخطيرة، له امتدادات مغاربية وأوروبية وصلة مباشرة بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية» الذي اعلن نهاية الاسبوع الماضي تغيير اسمه الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

مقتل واصابة 5 من رجال الامن في هجوم بالجزائر

■ الجزائر ـ يو بي أي: قالت صحف جزائرية امس الأحد أن مجموعة مسلحة قتلت رجل أمن وجرحت أربعة آخرين في هجوم نفذته شرق البلاد.

وأوضحت الصحف أن المسلحين نفذوا السبت هجومهم بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية، حيث حاصروا مركزا متقدما للحراسة بمنطقة تمالوس بولاية سكيكدة (500كلم شرق العاصمة) قبل أن يشرعوا في اطلاق الرصاص على عناصر الحرس البلدي،ما أدى الى مقتل عنصر من الحرس واصابة أربعة آخرين بجراح متفاوتة.

وقالت نفس المصادر أن المسلحين استولوا على سلاح رشاش قبل أن يلوذوا بالفرار بعد وصول تعزيزات أمنية.

وكانت المنطقة عرفت العام الماضي هجوما مماثلا نفذته عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت تطلق على نفسها تنظيم الجهاد في بلاد المغرب الاسلامي وراح ضحيته 9 عناصر من الحرس البلدي ومدني.

وذكرت نفس المصادر أن اشتباكا مسلحاآخرا وقع في نفس اليوم بين قوات الجيش ومجموعة مسلحةبمنطقة زفار الواقعة بنفس الولاية، مشيرة الى أن الجيش لجأ الى تدعيم قواته بعناصر أخرى ومحاصرة المنطقة باستعمال الطائرات العمودية.

اقالة احد كبار كوادر الحزب الاشتراكي الفرنسي بسبب تصريحات عنصرية

■ باريس ـ رويترز: أقال الحزب الاشتراكي الفرنسي احد اعضائه البارزين امس السبت لقوله ان هناك لاعبين كثيرين من السود بالمنتخب الوطني الفرنسي لكرة القدم وهو مايصب لصالح أعداء مرشحة الحزب للرئاسة سيغولين روايال.

ويعد جورجيس فريشه رئيس منطقة لانجيدوك روسيلون في الجنوب والعضو المؤسس للحزب مؤيدا لروايال. وايدت روايال استبعاده من الحزب لكن هذا القرار جاء في وقت سيء بالنسبة لها حيث تواجه انتقادات بسبب سلسلة زلات تتعلق بالسياسة الخارجية والمسائل المحلية.

واتخذ القرار في اجتماع لاعضاء لجنة شكلت لحل الخلافات الداخلية للحزب.

وقال باتريك مينوسي نائب مدير حملة روايال «اذا لم يكن قال ما قاله لكنا في موقف اكثر توافقا. الموقف غير سار بشكل كبير ولا يمكن للحزب الاشتراكي الاستمرار في الابقاء على شخص ادلى بتصريحات من هذا النوع في صفوفه».

وفي تشرين الثاني/نوفمبر قال فريشه شاكيا في اجتماع سياسي محلي ان تسعة من 11 فردا بالمنتخب الوطني لكرة القدم من السود.

ونقلت صحيفة «ميدي ليبر» عنه القول «اشعر بالخجل لهذه البلاد. قريبا سيكون هناك 11 اسودا».

كما غرمت محكمة فرنسية يوم الخميس فريشه 15 الف (19480 دولارا) بسبب وصفه الجزائريين الذين حاربوا الى جانب فرنسا في حرب الاستقلال الجزائرية بأنهم «دون البشر».

كما اوقف بالفعل من بعض وظائف الحزب بعد الادلاء بهذه التعليقات في العام الماضي وواجه نحو 6 اشهر في السجن وكذلك غرامة بسبب «الاساءة لمجموعة من الاشخاص بسبب انتماءاتهم العرقية أوالعنصرية أو الدينية».

باريس تحتضن معرضا حول اختطاف واغتيال الزعيم المغربي المهدي بن بركة

■ الرباط ـ «القدس العربي»: تحتضن العاصمة الفرنسية باريس منذ يوم الجمعة الماضي معرضا حول اختطاف واغتيال الزعيم المغربي المهدي بن بركة مؤسس اليسار المغربي الحديث.

وقال جيل مانسورون نائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان التي تنظم المعرض أن «ضرورة إظهار الحقيقة و العدالة حول قضية بن بركة تبقى قائمة».

وقال مانسورون أن «ضرورة إظهار الحقيقة والعدالة حول اختطاف ثم اغتيال المهدي بن بركة تبقى قائمة وأن الكفاح سيتواصل طالما لم يتم تحديد بوضوح كل مسؤوليات هذه الجريمة».

وأضاف أن «ضرورة إظهار الحقيقة تفرض نفسها بنفس القوة مثل ضرورة الاعتراف بالجرائم الاستعمارية» معتبرا هذا الاعتراف ك«شرط أساسي ليتسنى طي الصفحة نهائيا».

ويشارك في المعرض نحو 41 فنانا من مختلف الاختصاصات الفنية مثل الرسم والنحت والخط والتصوير والتأليف بمناسبة الذكرى الـ41 لاغتيال بن بركة.

وكلان الزعيم المغربي المهدي بن بركة الذيؤ ولد بالرباط 1920 قد بدأ نشاطه الساسي مبكرا في حزب الاستقلال حيث كان اصغر الموقعين سنا على وثيقة الاستقلال التي قدمتها الحركة الوطنية المغربية في 11 كانون الثاني/يناير 1944 للمطالبة بانهاء الحماية الفرنسية على المغرب وبعد الاستقلال انتخب 1958 رئيسا لاول مجلس تشريعي في البلاد في عام 1959 انفصل عن حزب الاستقلال واسس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وبسبب معارضته للحكومة التي ترأسها الحسن الثاني 1960 حين كان وليا للعهد اضطر للرحيل إلى جنيف وبعد وفاة الملك محمد الخامس في 1961 قرر العودة وقاد حزبه في اول انتخابات تشريعية وفاز بن بركة بمقعد في مجلس النواب عن مدينة الرباط الا انه سرعان ما عاد الى المنفى بعد عدة محاولات لاغتياله واستطاع في منفاه ان يقيم علاقات مع قادة حركات التحرر وزعماء دول العالم الثالث مثل الزعيم جمال عبد الناصر وشوان لاي وفيدل كاسترو وتشي غيفارا وباتريس لومومبا وكلف برئاسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث الذي كان مقررا عقده في العاصمة الكوبية هافانا كما لعب دورا في الكشف المبكر عن التغلغل الاسرائيلي في القارة الافريقية والتحذير منه وكانت حركيته مصدر قلق للنظام المغربي وازعاج للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل.

وكان الزعيم المغربي مؤسس الاتحاد الوطني (الاشتراكي فيما بعد) للقوات الشعبية قد اختطف واغتيل في 219 تشرين الاول/اكتوبر 1965 من امام ومقهى ومطعم ليب بالعاصمة الفرنسية باريس، بتدبير من المخابرات السرية المغربية بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية والاسرائيلية (الموساد) وعملاء للمخابرات الفرنسية.

ورغم مرور اكثر من 41 عاما على عملية الاختطاف والاغتيال الا ان مصير جثمان بن بركة ما زال مجهولا.

وترددت عدة روايات حول مصير الجثمان مثل دفنه بحديقة الفيلا التي احتجز وعذب واغتيل فيها او القاء الجثمان في البحر المتوسط بالقرب من طنجة اثناء نقله على متن طائرة عسكرية مغربية من باريس او اذابة جسده في الاسيد في مركز للمخابرات السرية المغربية بالرباط وتقول رواية اخرى ان رأس بن بركة قدم على طاولة غداء امام الملك المغربي الراحل الحسن الثاني في قصره بفاس. الا انه لم يتم التأكد من أي منها وتلح عائلة بن بركة على ضرورة الكشف عن مصير جثمانه وتبدي انزعاجها من عدم تعاون السلطات المغربية الرسمية مع المحقق الفرنسي المكلف بالملف.

وسيتم خلال معرض بن بركة الذي تجري فعالياته من 7 شباط/فبراير إلى غاية4 اذار/مارس المقبل والذي تنظمه الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد بن بركة ـ ذاكرة حية والفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان والجمعية ذاكرة ـ حقيقة ـ عدالة حول الاغتيالات السياسية في فرنسا تقديم 40 لوحة ونحتا وصورة ومؤلفات موسيقية.

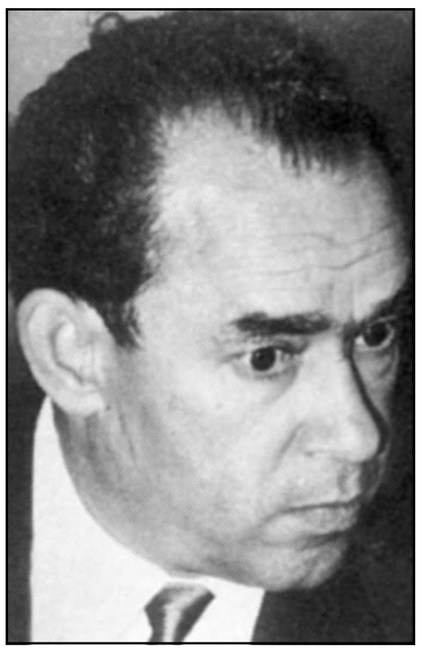

الفقيد المهدي بن بركة

منظمة العفو قلقة على جزائريين تم ترحيلهما من بريطانيا

■ لندن ـ رويترز: قالت منظمة العفو الدولية السبت انها «تشعر بقلق عميق» بشأن رجلين جزائريين اعتقلتهما اجهزة الامن في الجزائر بعد ان تم ترحيلهما من بريطانيا للاشتباه بأنهما ارهابيان.

واضافت المنظمة ان الرجلين المعروفين فقط باسم «ق» و«ك» بسبب قيود قانونية أبعدا في الايام القليلة الماضية ويعتقد ان الشرطة العسكرية الجزائرية اعتقلتهما لدى عودتهما الى الوطن. وقالت كيت الين مديرة منظمة العفو في بريطانيا في بيان «نشعر بقلق عميق ان يكون هذان الرجلان معرضين لخطر التعذيب».

وكان الرجلان ضمن مجموعة من الاجانب المشتبه بأنهم ارهابيون والذين اعتقلوا دون توجيه اتهامات لهم بموجب سلطات طارئة بعد هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001 ولم يتسن لبريطانيا ترحيلهم بسبب مخاوف ان يتعرضوا للتعذيب في اوطانهم.

وأطلق سراح الرجلين بعد ان حكم القضاء البريطاني بعدم شرعية هذه السلطات وتم وضعهما بدلا من ذلك تحت «اوامر سيطرة» تحد من حركتهما. واعيد اعتقال الرجلين في اب/اغسطس 2005 بموجب سلطات الهجرة الى حين ترحيلهما الى الجزائر بعد ان اعتبرا انهما يشكلان خطرا على الامن الوطني.

وقال محاميهما الاسبوع الماضي انها وافقا بمحض ارادتهما على العودة الى الوطن بدلا من مواجهة الاعتقال لاجل غير مسمى في بريطانيا.

وفي الصيف الماضي اتفقت لندن والجزائر على اطار عمل لتيسير ترحيل الاشخاص بناء على ضمانات من الجزائر بعدم اساءة معاملة المشتبه بهم. ولكن منظمة العفو قالت ان تقارير افادت ان الشرطة السرية الجزائرية التي تتهمها باستخدام التعذيب ضد المشتبه بأنهم ارهابيون اعتقلت «ق» و«ك». ولم تقل المنظمة من الذي أبلغ عن اعتقالهما.

وقالت الين «نظرا لنعت السلطات البريطانية الرجلين بأنهما (ارهابيان دوليان مشتبه بهما) فانهما معرضان دائما لخطر التعذيب وماكان يجب ابدا اعادتهما الى الجزائر».

وقالت وزارة الداخلية البريطانية ان الحكومة ستسعى الى ابعاد اي أجنبي يشكل تهديدا في الوقت الذي تعزز فيه التزامات حقوق الانسان وان من تم ترحيلهم في الاونة الاخيرة وافقوا على العودة الى وطنهما.

ولم يتسن الاتصال بمسؤولين جزائريين على الفور للتعليق على بيان منظمة العفو.

عائلات الاطفال المحقونين بالايدز يدعون العالم الى الاستماع الى قضيتهم

■ طرابلس ـ يو بي آي: دعت أسر وعائلات الأطفال الليبيين المحقونين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) السبت العالم الى الاستماع والاستجابة لمطلبها وأن يحترم معاناتها.

وشددت العائلات في رسالة بعثت بها الى مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية «على ضرورة أن لا ينحاز العالم باطلا الى الجانب الخطأ لخمس ممرضات بلغاريات في هذه القضية ويتغافل عن مأساة 437 طفلا مجنيا عليهم». يشار الى أن القضاء الليبي يتهم خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني بحقن 437 طفلا بفيروس الايدز.

وقالت العائلات في رسالتها التي نشرت على الموقع الالكتروني لمؤسسة القذافي ان الأطفال الليبيين هم الضحايا الذين ينبغي التعاطف معهم والتضامن معهم باسم البراءة والعدالة والحق الذي رفع الله به السماوات عن الأرض.

وزير مغربي يعد بترقية الاعلام الامازيغي ببلاده

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية إن تنظيم الدورة الثالثة لفائدة الصحف الأمازيغية بالمغرب يعد مبادرة تساهم في الدفع بالفضاء الإعلامي الأمازيغي. وأوضح بن عبد الله خلال حفل استقبال الصحافيين المشاركين في هذه الدورة التكوينية التي نظمت بتعاون بين وزارة الاتصال والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن وزارته والمعهد فتحا ورشات جديدة للعمل المشترك بشكل يدعم العلاقات المتينة القائمة بينهما.

وأضاف أن تنظيم هذه المبادرة التكوينية يروم النهوض بالإعلام الأمازيغي المكتوب والسمعي البصري البصري على حد سواء.

وأشار إلى أن اللقاء يكتسي «مكانة رمزية» تبرز الاهتمام الذي يتم إيلاؤه للعمل المشترك الذي يتواصل سواء تعلق الامر بالحقل الاعلامي أو السينمائي الذي عرف هو الآخر تنظيم دورة تكوينية في المجال.

وأشاد الحسين امجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالتحسن الملموس في أداء الطاقات البشرية التي استفادت من التكوين المتكامل عبر دوراته الثلاث، موضحا أن ذلك ينبئ بمستقبل واعد للصحافة الأمازيغية «التي من شأنها أن تلج من الباب الواسع فضاء الاحتراف والتنافسية الاعلامية الشريفة على الصعيد الوطني».

وأضاف أن هذا النجاح من شأنه مضاعفة حماس المعهد في انخراطه اللامشروط في عمليات تروم تأهيل العاملين بمختلف مجالات الابداع من مسرح وسينما وصحافة مكتوبة وإعلام سمعي بصري، مؤكدا أن النهوض بالثقافة والفنون والابداع يتطلب المهارة المهنية والاحترافية في شراكة فعالة مع القطاعات المعنية.

كما ذكر بما يتم إنجازه من عمليات لفائدة ادماج الامازيغية في الاعلام المكتوب والسمعي البصري، وما يرتسم في الافق القريب من معالم تحقيق مشروع انشاء القناة